الفصل الثاني

دراسة الكتاب

المبحث الأوَّل
تَحقِيْق اسمِ الكِتَاب

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة كتابه هذا: «وسميته بـ:

«رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام».

وكذا جاء على النسخة الخطية لمكتبة خدابخش، والقرويين.

وكذا ذكره الزركلي في «الأعلام».

وجاء على ظاهر النسخة الخطية للمكتبة السليمانية قوله: «هذا كتاب شرح رياض الأفهام وعمدة الأحكام»، وهو خطأ، ولعله تصرف من الناسخ رَحِمَهُ اللَّهُ، أو غيرِه.

وقد ذكر بقية المترجمين ممن ترجم للإمام الفاكهاني رَحِمَهُ اللَّهُ أنه صنف شرح العمدة.

وتسمية المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ الكتاب بـ «رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام» جاءت مناسبة لموضوع كتابه؛ حيث قال: ليكون لفظه وفق معناه، ومترجماً عن فحواه.

فقصد المؤلف من هذا الكتاب تمرين الطلاب، وتوجيههم إلى البحث والنظر، وكيفية الاستدلال والاستنباط من النصوص والآثار.

* * *

المبحث الثاني
إثْبَاتُ نسبَةِ ٱلكِتَابِ إِلَىٰ ٱلْمُؤَلِّفِ

اجتمع في هذا الكتاب إثباتات كثيرة تدلل على صحة نسبته إلى مؤلفه الإمام الفاكهاني رَحِمَهُ اللَّهُ، ومن ذلك:

١ ـ ما جاء على طرة النسخة الخطية للمكتبة السليمانية، وخدابخش، والقرويين، والأزهرية: أن الكتاب من تأليف الإمام تاج الدين الفاكهاني رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢ ـ ذكرُ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لجملة من مؤلفاته، والإحالة في الرجوع عليها، ومن تلك الكتب: «شرح الرسالة لابن أبي زيد»، و«شرح التنقيح»، و«الفوائد المكملة في شرح البسملة».

٣ ـ ذكره لبعض مشايخه، ونقل كلامهم في مسائل الكتاب؛ كشيخه ابن دقيق العيد، والمازوني، وأبي علي البَجَّائي، وأبي العباس المرسي.

٤ ـ كلُّ من ترجم للإمام الفاكهاني ذكر أن له كتاباً في شرح عمدة الأحكام.

٥ ـ اعتماد الإمام ابن الملقن رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» على كتاب الفاكهاني هذا، حتى إنه لا يبعد القول: إن

كتاب ابن الملقن يصح أن يكون نسخة خطية أخرى ـ في الجملة ـ لكتاب الإمام الفاكهاني هذا، ولولا خوف الإطالة في حواشي الكتاب، لذكرت كلَّ نقلٍ ينقله الإمام ابن الملقن عن الإمام الفاكهاني رحمهم الله أجمعين.

٦ ـ نقل الحافظ ابن حجر في «الفتح»، والعيني في «عمدة القاري»، والدماميني في «مصابيح الجامع»، والقسطلاني في «إرشاد الساري»، والحَطَّاب في «مواهب الجليل»، وغيرُهم في غيرِها، جُمَلاً كثيرة من كلام الإمام الفاكهاني في كتابه هذا «رياض الأفهام».

وأخيراً؛ فإن نَـفَس الإمام الفاكهاني رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب قد ظهر في علم العربية، وهو الإمام اللغوي، وفي فقه المالكية الكثير المبثوث في ثنايا الكتاب، وهو إمامهم في وقته، حتى يصح أن يقال: إن «رياض الأفهام» أحد مصادر مذهب المالكية، رحمهم الله أجمعين.

* * *

المبحث الثالث
مَنْهَجُ المؤلِّف في الكِتَابِ

بيَّن المؤلف رحمه الله ـ في ديباجة كتابه هذا ـ ما قصد إليه من هذا التأليف؛ فذكر جملة من الأمور:

ـ فقال: إنه أراد أن يجمع في هذا التعليق ما يمضي في أثناء ذلك من المباحث المحققة، والفوائد المنقحة.

ـ مع شرح غريبه.

ـ والتنبيه على نكت من إعرابه.

ـ والبيان لأحكامه.

ـ والاستدلال بأحاديثه.

ـ والإيضاح لمشكلاته.

ـ والتعريف برواته بحسب الإمكان.

ـ مضيفاً إلى ذلك ما نقله أئمة هذا الشأن، إلى ما تفضل به المولى من الإلهام.

* ثم ذكر معتمده من الكتب التي يُكثر النقلَ عنها؛ فذكر: «إكمال المعلم» للقاضي عياض، ورمز له برمز «ع»، و«شرح مسلم»

للنووي، ورمز له بـ «ح»، و«شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق، ورمز له بـ «ق».

* ثم شرط أن يعيِّن من عدا أصحاب هذه الكتب ممن ينقل عنهم.

* وتفصيل منهجه رحمه الله على النحو والترتيب المذكورين؛ أن يقال:

١ ـ المباحث المحققة، والفوائد المنقحة؛ لا يخفى على مطالع الكتاب كثرة الفوائد التي ذكرها المؤلف في ثنايا مباحثاته، سواء ما ابتدأ به، أو التقطه من كتب العلماء، أو أفواه مشايخه، ومن هنا امتدحه الشيخ ابن فرحون بأنه لم يسبق إليه؛ لكثرة فوائده.

٢ ـ شرح الغريب: ذكر المؤلف رحمه الله شرح الألفاظ والمفردات الواردة في متن الحديث، فيذكر الكلمة، وجمعها، وتصريفاتها، ولغاتها، ويحشد لها ـ أحياناً ـ شواهد الشعر والنثر، معتمداً في أكثر ذلك على كتاب «الصحاح» للجوهري، حتى لكأنه بيتُه؛ لكثرة ما يستشهد بمواده في شرح ألفاظ اللغة وغريب الحديث.

٣ ـ التنبيه على نكت من إعرابه: وهذه إحدى مزايا هذا الكتاب، والتي تقدَّم بها كتاب المؤلف رحمه الله على غيره من شروح «العمدة»؛ فالإمام الفاكهاني وُصف باللغوي، والنحوي، وبأنه إمام في العربية، وقد أكثر من ذكر نكات العربية، وعلم النحو، والصرف والاشتقاق، وغير ذلك.

٤ ـ **بيان الأحكام**: يذكر الشارح رحمه الله الأحكام الفقهية المتعلقة بالحديث، ويقدم في بعض الأحيان بين يدي الكتاب أو الباب مقدمات ومسائل فقهية تمتُّ إلى موضوع الحديث بصلة، ثم يذكر الأحكام المتعلقة بالحديث، مقدماً مذهب الإمام مالك في ذلك، وذكر الروايات عنه والمسائل، وترجيحات متأخري المذهب، ثم يُتبعه بذكر المذاهب الأخرى؛ خصوصاً الشافعية، ولا يذكر مذهب الحنابلة والحنفية إلا قليلاً، وإذا نقل عنهم، فإنه ينقل من غير كتبهم، بل حتى مذهب الشافعية ينقله أحياناً من كتب المالكية؛ كـ «البيان والتقريب»، وغيره.

٥ ـ **الاستدلال بأحاديثه**: يذكر الشارح رحمه الله ـ في أثناء شرحه ألفاظ الحديث ـ بعض الاستدلالات والاستنباطات الفقهية، وبعض الفوائد التي تؤخذ من الحديث، وغالبها يكون منقولاً عن غيره، دون الإشارة إلى ذلك.

ولا بد من التنبيه على أن الشارح رحمه الله كان يتتبع ألفاظ الحديث على الترتيب؛ كما نوَّه بذلك في أكثر من موضع من الكتاب.

٦ ـ **إيضاح المشكلات**: كدفع وهم التعارض بين الأحاديث، أو حلّ إشكال وقع في ألفاظ الحديث، أو مسألة فقهية اكتنفها شيء من الغموض، وغير ذلك.

٧ ـ **التعريف بالرواة**: وذلك بحسب الإمكان؛ كما قال الشارح رحمه الله؛ حيث إنه لم يعرِّف بطائفة كثيرة من الأعلام الوارد

ذكرهم في «العمدة»، وطريقته في التعريف: أن يذكر اسم العلم كاملاً بلقبه، وكنيته، والقبيلة التي ينسب إليها، وضبط ما اشتبه من الأسماء، ثم يذكر شيئاً من مناقبه أحياناً، وما اتفق البخاري ومسلم على إخراجه من حديثه، ثم سنة وفاته.

٨ ـ مصادره التي عيَّنها في مقدمة الكتاب: قد ذكر المؤلف رحمه الله في مقدمته الكتب الثلاثة التي أكثر النقل عنها، وهي: «إكمال المعلم» للقاضي عياض، و«شرح مسلم» للنووي، و«شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق.

وذكر الرموز المستعلة في تعيين كل نقل عنهم، فللقاضي: «ع»، وللنووي: «ح»، ولابن دقيق: «ق».

وإنما استعمل المؤلف الترميز لكتب هؤلاء العلماء؛ لكثرة النقل عنهم في كتابه هذا، فلا يفوته حديث إلا ويذكر كلام أحد من هؤلاء العلماء، ويلحظ أن المؤلف رحمه الله قد اعتمد ـ مع هذه الكتب الثلاثة ـ كلاً من كتاب «الصحاح» للجوهري، فيما يتصل باللغة، و«رجال العمدة» للصعبي، فيما يتصل بتعريف الأعلام، و«المحرر الوجيز» لابن عطية، فيما يتصل بتفسير الآيات، بل وذكر المسائل والمذاهب الفقهية، و«البيان والتقريب» لابن عطاء الله المالكي، فيما يتصل بنقل مذاهب المالكية، والمذاهب الأخرى أيضاً.

وليس يبعد القول: إن أكثر مادة الكتاب من هذه الكتب السبعة: «إكمال المعلم»، و«شرح مسلم»، و«شرح عمدة الأحكام»،

و«الصحاح»، و«المحرر الوجيز»، و«رجال العمدة» للصعبي، و«البيان والتقريب» لابن عطاء الله، والله أعلم.

* * *

المبحث الرابع
مَوَارِدُ المؤَلِّف في الكِتَابِ

*** اللغة وغريب الحديث:**

١ ـ «الصحاح» للجوهري.

٢ ـ «تهذيب اللغة» للأزهري.

٣ ـ «مجمل اللغة» لابن فارس.

٤ ـ «جمهرة اللغة» لابن دريد.

٥ ـ «غريب القرآن» للعزيري أبي بكر السجستاني.

٦ ـ «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للأزهري.

٧ ـ «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري.

٨ ـ «تحرير ألفاظ التنبيه» للنووي.

٩ ـ «مشارق الأنوار» للقاضي عياض.

١٠ ـ «مطالع الأنوار» لابن قُرقُول.

١١ ـ «حواشي الصحاح».

١٢ ـ «مقاييس اللغة» لابن فارس.

١٣ ـ «الزاهر في معاني كلمات الناس» لابن الأنباري.

١٤ ـ «غريب الحديث» لأبي عبيد.

١٥ ـ «غريب الحديث» للخطابي.

١٦ ـ «إعراب القرآن» للعكبَري.

١٧ ـ «المُفصَّل» للزمخشري.

١٨ ـ «شرح المفصل» لابن يعيش.

١٩ ـ «شرح المفصل» لجمال الدين بن عمرون.

٢٠ ـ «ليس في كلام العرب» لابن خالويه.

٢١ ـ «الكتاب» لسيبويه.

٢٢ ـ «الشيرازيات» لأبي علي الفارسي.

٢٣ ـ «مقامات الحريري».

٢٤ ـ «الخصائص» لابن جني.

٢٥ ـ «فقه اللغة» للثعالبي.

٢٦ ـ نَقَل عن ابن السِّيد البطليوسي في بعض كتبه.

* **التفسير:**

١ ـ «الكشاف» للزمخشري.

٢ ـ «تفسير الرازي».

٣ ـ «أحكام القرآن» لابن العربي.

٤ ـ «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي.

٥ ـ «المحرر الوجيز» لابن عطية.

* **الحديث :**

١ ـ «صحيح البخاري».

٢ ـ «صحيح مسلم».

٣ ـ «سنن أبي داود».

٤ ـ «سنن النسائي».

٥ ـ «سنن الترمذي».

٦ ـ «سنن ابن ماجه».

٧ ـ «الموطأ» للإمام مالك.

٨ ـ «مسند الإمام أحمد».

٩ ـ «عمل اليوم والليلة».

١٠ ـ «السنن الكبرى» للبيهقي.

١١ ـ «دلائل النبوة» للبيهقي.

١٢ ـ «الجمع بين الصحيحين» للحميدي.

١٣ ـ «السيرة النبوية» لابن هشام.

١٤ ـ «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» للحازمي.

١٥ ـ «المجتبى» لابن الجوزي.

١٦ ـ «التقريب والتيسير» للنووي.

١٧ ـ «كشف المشكل من حديث الصحيحين» لابن الجوزي.

* شروح الحديث:

١ ـ «التمهيد» لابن عبد البر.

٢ ـ «الاستذكار» لابن عبد البر.

٣ ـ «المنتقى» للباجي.

٤ ـ «القبس» لابن العربي.

٥ ـ «المُعلم» للمازَري.

٦ ـ «إكمال المعلم» للقاضي عياض.

٧ ـ «شرح مسلم» للنووي.

٨ ـ «التحرير في شرح مسلم».

٩ ـ «المفهم» للقرطبي.

١٠ ـ «معالم السنن» للخطابي.

١١ ـ «عارضة الأحوذي» لابن العربي.

١٢ ـ «شرح الأحكام» لابن بزيزة[1].

١٣ ـ «شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد.

١٤ ـ «شرح الإلمام» لابن دقيق العيد.

---

(١) للإمام عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد بن بزيزة التيمي القرشي، المتوفى سنة (٦٦٢هـ) شرح كتاب: «الأحكام الصغرى» للحافظ عبد الحق؛ سماه: «مصالح الأفهام في شرح كتاب الأحكام».

وقد رأيته يكثر من النقل عن ابن عبد البر في مذاهب العلماء، من خلال النقول التي نقلها الإمام الفاكهاني رحمه الله عنه.

* **التراجم والتاريخ:**

١ ـ «الاستيعاب» لابن عبد البر.

٢ ـ «أسد الغابة» لابن الأثير.

٣ ـ «حلية الأولياء» لأبي نعيم.

٤ ـ «الكمال في أسماء الرجال» لعبد الغني المقدسي.

٥ ـ «تهذيب الكمال» للمزي.

٦ ـ «رجال البخاري» للكلاباذي.

٧ ـ «رجال العمدة» للصعبي[1].

٨ ـ «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي.

٩ ـ «النواحي في أخبار البلدان» لابن المنجم الأنباري.

* **الفقه وأصوله:**

١ ـ «جامع الأمهات» لابن الحاجب.

٢ ـ «التفريع» لابن الجلاب.

٣ ـ «عقد الجواهر الثمينة على مذهب عالم المدينة» لابن شاس.

---

(١) قال ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٥/ ٤٤٩) في ترجمة صفية بنت حيي بن أخطب بن سعية: وصحفه الصعبي في رجال هذا الكتاب، فقال: سفينة، كذا رأيته بخطه، وتبعه الفاكهي في شرحه؛ فإنه قرأه على مصنفه.

٤ ـ البيان والتقريب في شرح التهذيب للبراذعي» لابن عطاء الله[1].

٥ ـ «التلقين» للقاضي عبد الوهاب.

٦ ـ «شرح التلقين» للمازري.

٧ ـ «المدونة».

٨ ـ «العتبية».

٩ ـ «بداية المجتهد» لابن رشد الحفيد.

١٠ ـ «المقدمات الممهدات» لابن رشد.

١١ ـ «البيان والتحصيل» لابن رشد.

١٢ ـ «الرسالة لابن أبي زيد».

١٣ ـ «شرح الرسالة» للقاضي عبد الوهاب.

١٤ ـ «عيون المجالس».

١٥ ـ «ترجيز التهذيب» لناصر الدين بن المنيِّر.

---

(١) للشيخ الإمام رشيد الدين أبي محمد عبد الكريم بن عطاء الله الجذامي الإسكندري، المتوفى سنة (٦١٢هـ) كتاب: «البيان والتقريب في شرح التهذيب للبراذعي»، قال فيه ابن فرحون: «كتاب كبير، جمع فيه علماً جماً، وفوائد غزيرة، وأقوالاً غريبة». وهذا الإمام هو جد الإمام العارف ابن عطاء الله السكندري، وقد كان رفيق ابن الحاجب في الأخذ عن الأبياري، وبه تفقه. انظر: «الديباج المذهب» لابن فرحون (ص: ١٦٧).
والإمام الفاكهاني رحمه الله ـ في كتابه هذا ـ كثير الأخذ والنقل عن «البيان والتقريب»، وقد كان أكثر أخذ مذهب المالكية والمذاهب الأخرى من هذا الكتاب، والله أعلم.

١٦ ـ «المجموعة على مذهب مالك».

١٧ ـ «المجموع في شرح المهذب» للنووي.

١٨ ـ «روضة الطالبين» للنووي.

١٩ ـ «الإفصاح» لابن هبيرة.

٢٠ ـ «الفرائض وشرح آيات الوصية» للسهيلي.

٢١ ـ «كشق المغطى في تبيين الصلاة الوسطى» للدمياطي شرف الدين.

٢٢ ـ «المحصول» للرازي.

٢٣ ـ «الإحكام» للآمدي.

* **أخـرى:**

١ ـ «الروض الأُنف» للسهيلي.

٢ ـ «الشفا» للقاضي عياض.

٣ ـ «التنبيهات» للقاضي عياض.

٤ ـ «عصمة الأنبياء» للرازي.

٥ ـ «الرسالة القشيرية».

٦ ـ «الأذكار» للنووي.

٧ ـ «البرهان» لابن خطيب زملكا، المتوفى سنة (٦٥١هـ).

٨ ـ «التذكرة في أحوال الموتى والآخرة» للقرطبي.

٩ ـ «المقدمات» لابن فورك.

*** كتبه التي ذكرها في شرحه هذا، وأحال في الرجوع إليها:**

١ ـ «التحرير والتحبير شرح رسالة ابن أبي زيد».

٢ ـ «شرح التنقيح».

٣ ـ «رسالة في مسح الرأس».

٤ ـ «الفوائد المكملة في شرح البسملة».

* * *

المبحث الخامس
مَنزِلَةُ الكِتَابِ العِلْمِيَّة

وفيه مطلبان:

*** المطلب الأول: أهمية الكتاب ومزاياه:**

قال العلامة ابن فرحون المالكي: وله ـ أي: الإمام الفاكهاني ـ شرح العمدة في الحديث، لم يسبق إلى مثله؛ لكثرة فوائده.

وتتجلى هذه الفوائد في الكتاب بأنه:

١ ـ الأول من بين شروح العمدة المطبوعة الذي تناول بيان فقه المذهب المالكي بالطرح والتدليل على مسائله، وذكر الراجح والمشهور في المذهب.

٢ ـ نقل المعتمد في مذهب المالكية، وذكر روايات الإمام مالك رحمه الله.

٣ ـ الاعتماد على كلام أئمة شراح الحديث المُتَقدمين؛ والإكثار في النقل عنهم؛ كالخطابي، والمازري، وابن العربي، والقاضي عياض، والنووي، وابن دقيق العيد، رحمهم الله أجمعين.

٤ ـ النقل عن كتب مفقودة، أو ما زالت في عالم المخطوط؛ من أمثال: «رجال العمدة» للصعبي، و«شرح الأحكام» لابن بزيزة،

و«البيان والتقريب في شرح التهذيب للبراذعي» لابن عطاء الله، و«البرهان» لابن خطيب زملكا، وغيرها.

٥ ـ تميز الشرح عن باقي شروح العمدة المطبوعة، بالإكثار من ذكر الفوائد والنكات النحوية والعربية؛ فالمؤلف رحمه الله كان ذا باع واسع في العربية؛ كما شهد له بذلك أهل العلم.

*** المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب:**

١ ـ تقصير المؤلف في التعريف بالأعلام الوارد ذكرهم في «عمدة الأحكام»؛ حيث ترجم لثمانين علماً فقط، بينما بلغ رجال «العمدة» المئتين تقريباً.

٢ ـ ترك المؤلف رحمه الله التنبيه على ما خالف فيه صاحب «العمدة» من الألفاظ، ونسبتها إلى «الصحيحين»، وما كان له من تنبيهات، فقد نقلها عن الإمام ابن دقيق العيد فقط.

٣ ـ إغفال المؤلف رحمه الله ذكر المصادر التي ينقل عنها ـ أحياناً ـ حتى يظن المطالع ـ أحياناً ـ أن الكلام من إنشائه هو، ونظرِه في الحديث. وكان رحمه الله قد اشترط في ديباجة كتابه أن يعيِّن كلَّ من ينقل عنه.

٤ ـ ينقل المؤلف رحمه الله ـ في كثير من الأحيان ـ كلام الأئمة من غير كتبهم؛ فتراه ينقل أحياناً كلام القاضي عياض عن الإمام النووي في «شرح مسلم»[1]، وينقل كلام الإمام الغزالي ـ مثلاً ـ عن النووي في

---

(١) انظر: (١/ ١٤٧).

«الأذكار»[1]، وينقل كلام الراغب الأصفهاني والجواليقي عن الإمام ابن دقيق في «شرح الإلمام»[2]، وهكذا.

٥ ـ يُغْلِظ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض المواضع على المخالف له في الرأي، بل يشتد حتى يقع في الانتقاص من علم إمام من الأئمة الكبار[3].

* * *

(١) انظر: (١/ ٢٤٠).

(٢) انظر: (٥/ ٤٩٢).

(٣) انظر مثلاً: رده على الإمام النووي (٢/ ١٢٧) في توجيه قول البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقول الفاكهاني بعده: وكأنه كلام من لم يلمَّ بشيء من علم البيان أصلاً.

وانظر مثالاً آخر لذلك: (٥/ ٥١٧).

وكاعتراضه على الإمام ابن دقيق العيد (٥/ ٢٦٢) في تقدير قوله: «أخف الحدود ثمانون»، قال ابن دقيق: أي: اجعله ثمانين، أو ما يقارب ذلك.

قال الفاكهاني: وهذا بعيد أو باطل، وكأنه صدر من الشيخ من غير تأمل القواعد العربية، ولا لمراد المتكلم بذلك.

وهو الذي قد نقل عنه مباحث واستنباطات كثيرة، وقد امتدحه في مواضع كثيرة، في تقريراته واستدلالاته.

تم الاعتماد في تحقيق هذا السفر الجليل على ثلاث نسخ خطية للكتاب؛ وهي:

١ ـ النسخة الخطية لمكتبة خدابخش في الهند.

٢ ـ النسخة الخطية للمكتبة السليمانية في تركيا.

٣ ـ النسخة الخطية لمكتبة القرويين في فاس بالمغرب.

بالإضافة إلى ما وجد من أوراق من الجزء الثالث من النسخة الأزهرية في مصر.

وهذا وصف لكل واحدة من هذه النسخ الخطية:

*** النسخة الأولى:**

وهي من محفوظات مكتبة خدابخش في الهند، وتقع في (٢٦٩) لوحة، وفي اللوحة وجهان، وفي الوجه (٢٧) سطراً، وفي السطر (١٥) كلمة تقريباً.

جاء على غلافها: كتاب: «رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام»، للشيخ تاج الدين الفاكهاني رحمه الله، ورضي عنه.

أولها: بســـم الله الرحمن الرحيم، رب يســـر وأعن يا كـريم، الحمد لله. . .

آخرها: قال مصنفه رَحِمَهُ اللَّهُ: و كان الفراغ من تصنيفه في الكرة الثانية، يوم الأربعاء، في شهر جمادى الأولى، سنة عشر وسبع مئة، أحسن الله خاتمتها. وكان الفراغ من نسخه. . .

وناسخها: هو الشيخ قاسم بن محمد بن مسلم بن مخلوف الترومجي[1] المالكي، كما ثبت آخر النسخة.

وتاريخ نسخها: سنة (٧٩٢هـ).

وهذه النسخة جيدة، ذكر في هوامشها بعض الفوائد والتصويبات، وبعض العناوين للمسائل المطروحة، وفيها بعض التصحيفات والأخطاء، وقد تأثرت بعض أوراقها بالرطوبة.

وجاء على غلافها بعض التملكات.

وتم الرمز لهذه النسخة بالرمز «خ».

*** النسخة الثانية:**

وهي من محفوظات المكتبة السليمانية بتركيا، وتقع في (٣٢٣) لوحـــة، وفي اللوحـــة وجهان، وفي الوجه (٢٢) سطراً، وفي السطر (١٤) كلمة تقريباً.

---

(١) كـذا في آخر النسـخة الخطيـة، وقـد ذكره السـخاوي في «الضوء اللامـع» (٦/ ١٩٢) فقال: قاسم بن محمد بن مسلم بن مخلوف التروجي الأصل، الإسـكندري.

جاء على غلافها: هذا كتاب «شرح رياض الأفهام وعمدة الأحكام»، للشيخ تاج الدين الفاكهاني ـ رحمة الله عليه ـ، آمين.

وهي نسخة مخرومة الأول، تبدأ من الحديث الثامن من الباب الجامع في الصلاة[1]، بقوله: روي عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: أنه قال: «من أكل ثوماً أو بصلاً، فليعتزلنا، وليعتزل مسجدنا، وليقعد في بيته».

وآخرها: قال المصنف: وكان الفراغ من تصنيفه في الكرة الثانية، يوم الأربعاء، في أثناء جمادى الأولى، سنة عشر وسبع مئة أحسن الله تقضيها...

وناسخها: هو الشيخ علي بن سودون الإبراهيمي الحنفي رحمه الله تعالى[2].

وتاريخ نسخها: سنة (٨٧٦هـ).

وهي نسخة جيدة، لولا ما اعتراها من بعض الأسقاط القليلة، والتصحيفات.

وقد علق ناسخها الشيخ علي على هوامشها بعض الفوائد والتعليقات عن شيوخه؛ مثل: الإمام السيوطي، والشيخ عبد السلام البغدادي الحنفي.

وتم الرمز لهذه النسخة بالرمز «ت».

---

(١) (٢/ ٤٥٨) من المطبوع من الكتاب.

(٢) ترجمه الحافظ السخاوي في «الضوء اللامع» (٥/ ٢٢٩) وكان قد توفي سنة (٨٨٠هـ).

* النسخة الثالثة:

وهي من محفوظات مكتبة القرويين في مدينة فاس بالمغرب، وتحتوي على جزأين في مجلد واحد، الموجود منها الجزء الأول فقط؛ كتب على غلافها: السفر الأول من «رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام»، تأليف الشيخ الصالح الزاهد الورع العالم العامل، إمام وقته، وفريد عصره، إمام المحدثين، وقدوة المتكلمين، تاج الدين عمر بن علي اللخمي نسباً، الإسكندري بلداً.

ويقع هذا الجزء في (١٦٢) لوحة، وفي اللوحة وجهان، وفي الوجه (٢٨) سطراً، وفي السطر (١٦) كلمة تقريباً.

أولها: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد، نبي... الكبرياء والكمال، المنفرد بالعزة والجلال، المنزه في ديمومية جلاله من مناسبة الأشباه والأمثال، الذي لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء...

وآخرها: عند الحديث الرابع عشر من كتاب الجنائز عند قوله: ومثل هذا ما جاء في الحديث الصحيح: «من صلى العشاء الآخرة في جماعة، فكأنما قام نصف الليل، ومن صلى الصبح في جماعة، فكأنما قام ليلة»، هذا اختلف فيه.

ويظهر أن هناك لوحة واحدة سقطت، وبها يتم الجزء الأول من هذه النسخة، والله أعلم.

وهذه النسخة بخط مغربي جيد، عليها بعض أختام مكتبة كلية القرويين، وفيها بعض الأسقاط التي نبه عليها في أثناء التحقيق والمقابلة.

وتم الرمز لهذه النسخة بالرمز «ق».

*** النسخة الأزهرية:**

وهي تحتوي على بعض الأوراق من الجزء الثالث من الكتاب، وتقع في (٥٨) لوحة، وفي اللوحة وجهان، وفي الوجه (٢٨) سطراً، وفي السطر (١٠) كلمات تقريباً.

جاء على غلافها: الجزء الثالث من «شرح العمدة» للشيخ الإمام تاج الدين الفاكهاني المالكي، وجاء عليها: وقف الله على رواق المغاربة بالجامع الأزهر.

أولها في باب: ما يجوز قتله: بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر وأعني يا كريم. الحمد لله على مننه الوافرة، ونعمه الباطنة والظاهرة، والصلاة على محمد رسوله ذي الآيات القاهرة، والمعجزات الباهرة، وعلى آله وأصحابه الأنجم الزاهرة، صلاة تبلغهم أبهى مراتب الآخرة. وبعد: أما قوله: قلت: وأما الأسد والنمر والفهد وما في معناها، فالمشهور جواز قتل صغارها.

وآخرها: و«هل» هنا بمعنى أبقى؛ أي: ما ترك لنا عقيل من دار. قال أهل العربية: إن لها أقساماً أربعة: استفهامية، وهو أصل وضعها، وبمعنى قد؛ مثل قوله تعالى. تم هذا الجزء الثالث، ويتلوه الرابع، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه.

وهذه النسخة مقابلة، وخطها جميل، حلِّيت هوامشها بالتنبيهات على الفوائد، ورؤوس الأحاديث والمسائل.

وهذا الجزء ليس كاملاً، ففيه أسقاط كثيرة، وأوراقه مختلطة، إلا أن هذه الأوراق أفادت في مواضع عدة من الكتاب.

وتم الرمز لهذه النسخة بالرمز (ز).

* * *

المبحث السابع
بَيَان منْهَج ٱلتَّحقِيق

١ ـ نسخ الأصل الخطي من مكتبة خدابخش، المرموز لها بـ «خ»؛ وذلك لاكتمال نصها، بحسب رسم وقواعد الإملاء الحديثة.

٢ ـ معارضة المنسوخ بالمخطوط؛ للتأكد من صحة النص واستقامته.

٣ ـ إثبات الفروق والأسقاط والزيادات بين النسخ الخطية: خدابخش، والسليمانية، والقرويين، والأزهرية؛ وذلك بإثبات الصواب في النص، والإشارة إلى الفروق الأخرى في هوامش الكتاب، وإهمال فروق المقابلات التي لا تؤثر في النص، وذلك من أمثال الأخطاء التي تقع في الأرقام؛ كـ: «عشر» و«عشرة»، و«اثنين» و«اثنتين»، وكالفروق في ألفاظ الصلاة والتسليم، ونحو ذلك؛ وترك الإشارة إلى الجمل والعبارات المكررة في الغالب.

٤ ـ معارضة المنسوخ بعد مقابلاته بالمصادر التي نقل عنها الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ حسب الجهد والطاقة؛ وخصوصاً ما نقله عن «المعلم» للمازري، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض، و«شرح مسلم» للنووي، و«شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أجمعين.

٥ ـ ضبط أحاديث المتن بالشكل الكامل، وضبط ما أشكل من نص الكتاب.

٦ ـ ترقيم أحاديث المتن بشكل تسلسلي.

٧ ـ إدخال علامات الترقيم المعتادة على النص، ووضع الكتاب والمصنفات بين قوسي تنصيص لتمييزها.

٨ ـ عزو الآيات القرآنية الكريمة إلى مواضعها من الكتاب العزيز، وإدراجها برسم المصحف الشريف، وجعل العزو بين معكوفتين في صلب الكتاب؛ بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٩ ـ تخريج الأحاديث النبوية، وهو قسمان:

أ ـ أحاديث المتن:

ـ تخريج الحديث من الكتب الستة، واستقصاء طرق الحديث وألفاظه عندهم؛ بذكر رقم الحديث، والكتاب، والباب اللذين ورد فيهما.

ـ ذكر صاحب اللفظ الذي ساقه المصنف رحمه الله.

ـ الاستدراك على كلام المصنف في عزوه الحديث إلى «الصحيحين» ـ إن كان ثمة استدراك ـ بكلام الأئمة والحفاظ الذين تكلموا على أحاديث «العمدة».

ب ـ أحاديث الشرح:

ـ الالتزام بتخريج ما يعزوه الشارح في النص، والإضافة عليه، إن كان هناك مقتض لذلك.

ـ إن كان الحديث في «الصحيحين»، أو في أحدهما، تم العزو إليهما دون غيرهما، وذلك بذكر رقم الحديث والكتاب والباب، والتنبيه إلى صاحب اللفظ، وذكر اسم الصحابي الذي روى الحديث إن لم يذكره الشارح.

ـ إن كان الحديث في السنن الأربعة، أو أحدها، فيتم العزو إليها بذكر رقم الحديث والكتاب وصاحب اللفظ، وذكر اسم الصحابي إن لم يذكر في الأصل، وقد يضاف إليها ـ أحياناً ـ تخريجات كتب السنة المشهورة؛ كـ «مسند الإمام أحمد»، و«صحيح ابن حبان»، و«معاجم الطبراني»، وغيرها مما يقتضيه الحال.

ـ إن لم يكن الحديث في الكتب الستة، تم تخريجه بذكر المصدر، ورقم الحديث، أو الجزء والصفحة، مع ذكر اسم الراوي إن لم يذكر في الأصل.

١٠ ـ ذكر مصادر شرح الحديث، سواء التي أخذ عنها الشارح، أو لم يأخذ، وذلك لتقريب وتذليل عمل الباحثين والمطالعين للعمدة؛ بالرجوع إليها للتوسع والاطلاع والإفادة.

١١ ـ تخريج الآثار الواردة عن السلف الصالح؛ بذكر اسم المصدر، ورقم الأثر، أو الجزء والصفحة.

١٢ ـ توثيق تراجم الصحابة من الكتب التي أخذ عنها المؤلف، ومن غيرها، وذلك بالاعتماد على أمات المصادر والمراجع الرئيسة في الباب.

١٣ ـ توثيق ما يذكره الشارح من مفردات اللغة وغريب الحديث، من الكتب التي صرح باسمها، أو التي لم يصرح بها، ونقل عنها.

١٤ ـ عزو كل قول إلى قائله، سواء صرح الشارح بذكر القائل، أو الكتاب الذي أخذ منه، أو لم يصرح، وذلك على حسب الطاقة.

١٥ ـ تخريج الأبيات الشعرية بالإحالة على الديوان أو كتب العربية التي اعتنت بذلك دون الاستقصاء.

١٦ ـ التعريف ببعض الكلمات الغريبة والكتب المفقودة، أو غير المطبوعة.

١٧ ـ ذكر بعض الفوائد والإيضاحات والاستدراكات، وذكر تعقبات ابن الملقن ـ في الغالب ـ من كتابه «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام»؛ فإنه قد أكثر النقل عن الفاكهاني رحمه الله، وتعقبه في مواطن عدة.

١٨ ـ كتابة مقدمة للكتاب، مشتملة على ترجمة وافية للمؤلف، ودراسة الكتاب.

١٩ ـ تذييل الكتاب بفهارس علمية متعددة، وهي:

١ ـ فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ـ المتن.

٣ ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ـ الشرح.

٤ ـ فهرس الآثار والأقوال.

٥ ـ فهرس الأشعار والأرجاز.

٦ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم عند المؤلف.

٧ ـ فهرس غريب اللغة والحديث.

٨ ـ فهرس الموضوعات.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات